البرنامج التنفيذي

السابع

لاتفاقية التعاون

في

مجال القوى العاملة

بين

وزارة العمل

بالمملكة الاردنية الهاشمية

و

وزارة العمل

بجمهورية مصر العربية

للعامين 2023 /2024

توثيقاً لأواصر الصداقة والتعاون بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وتمثلها وزارة العمل وحكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة العمل والمشار اليهما فيما بعد ب " الطرفان " وانطلاقاً من روح الاخوة بينهما، وعملاً على تنشيط العلاقات بين الدولتين في مجالات العمل والقوى العاملة بين البلدين.

وتنفيذاً لاتفاق التعاون في مجالات القوى العاملة الموقعة بين البلدين في عمان عام 1985 فقد اتفق الطرفان على وضع البرنامج التنفيذي السابع لعامي 2023 /2024 كما يلي:

المادة الاولى

تشكيل اللجنة الفنية الاردنية/ المصرية المشتركة

تشكل لجنة فنية مشتركة تجتمع سنوياً بالتناوب بين البلدين، على ان يكون الاجتماع الاول لمدة ثلاثة ايام خلال النصف الثاني من عام 2023 بالأردن ويكون من مهامها:

- اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ انشطة البرنامج التنفيذي الموقع بين البلدين.
- متابعة وتقييم ما تم تنفيذه من البرنامج التنفيذي.
- تذليل العقبات والصعوبات التي يمكن ان تعرقل عملية تنفيذ البرنامج.

المادة الثانية

في مجال تفتيش العمل

زيارة اثنين من المسؤولين بوزارة العمل بالمملكة الاردنية الهاشمية في مجال تفتيش العمل لجمهورية مصر العربية للتعرف على نظام واجراءات تفتيش العمل في مصر لمدة ثلاثة ايام خلال النصف الاول من عام 2024

المادة الثالثة

في مجال تخطيط القوى العاملة والتشغيل ومعلومات سوق العمل

زيارة اثنين من المسؤولين بوزارة العمل بجمهورية مصر العربية في مجال تخطيط القوى العاملة والتشغيل ومعلومات سوق العمل للمملكة الاردنية الهاشمية لتبادل الخبرات والمعارف حول تطوير سياسات وبرامج التشغيل وبصفة خاصة تشغيل الشباب لمدة ثلاثة ايام خلال النصف الاول من عام 2024

المادة الرابعة

في مجال احصاءات العمل

- زيارة اثنين من المسؤولين العاملين بوزارة العمل الاردنية في مجال قواعد البيانات واحصاءات العمل لجمهورية مصر العربية للاطلاع على التجربة المصرية في هذا المجال، وذلك لمدة ثلاثة ايام خلال النصف الثاني من عام 2024
- زيارة اثنين من المسؤولين العاملين بوزارة العمل بجمهورية مصر العربية في مجال قواعد البيانات واحصاءات العمل للمملكة الاردنية الهاشمية للاطلاع على التجربة الاردنية في هذا المجال، وذلك لمدة ثلاثة ايام خلال النصف الثاني من عام 2024

المادة الخامسة

في مجال تبادل الوثائق والدراسات

يتم تبادل البحوث والدراسات والمعلومات والخبرات في كافة مجالات التعاون المذكورة بين البلدين وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية في كل دولة.

المادة السادسة

المعاملة المالية

يتحمل الطرف الموفد جميع تكاليف السفر (ذهاباً وإياباً) وتكاليف الاقامة المترتبة على زيارة وفده للطرف الآخر.

المادة السابعة

سرية المعلومات

جميع المعلومات التي يتم تبادلها بين الطرفين تعتبر ذات سرية تامة ولا يجوز الكشف عنها لأي طرف ثالث دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر

المادة الثامنة

تسوية النزاعات

يتم فض اي نزاع ينشأ بين الطرفين حول تفسير او تنفيذ بنود هذا البرنامج بالتشاور بين الطرفين دون اللجوء الى أي محكمة وطنية أو دولية أو أي طرف ثالث بغرض التسوية

المادة التاسعة

الدخول حيز النفاذ

يدخل هذا البرنامج التنفيذي حيز النفاذ من تاريخ اخطار الجانب الأردني الجانب المصري عبر القنوات الدبلوماسية باستيفاء الإجراءات القانونية لذلك، ويبقى هذا البرنامج التنفيذي سارياً خلال العامين (2023-2024)، ما لم يخطر أحد الجانبين الجانب الاخر برغبته كتابة في انهاء العمل به قبل ستة اشهر(6) من تاريخ الإنهاء.

عند إنهاء البرنامج التنفيذي هذا، تستمر أحكامه وأحكام أي ترتيب آخر مبرم بين الطرفين بموجبه في تطبيق المشاريع التي بدأ تنفيذها قبل إنهائها.

في حال رغبة أي من الجانبين اجراء أي تعديل على البرنامج يتم ذلك وفقاً لذات الإجراءات التي اتبعت للتوقيع.

حرر ووُقّع في عمان بتاريخ 2023/8/7، من نسختين أصليتين باللغة العربية، ولكل منهما نفس الحجية القانونية.

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

يوسف محمود السمّاك
وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمل

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

حسن شحاته
وزير العمل